علاقات الملك عبدالعزيز
بالقوى المحيطة به

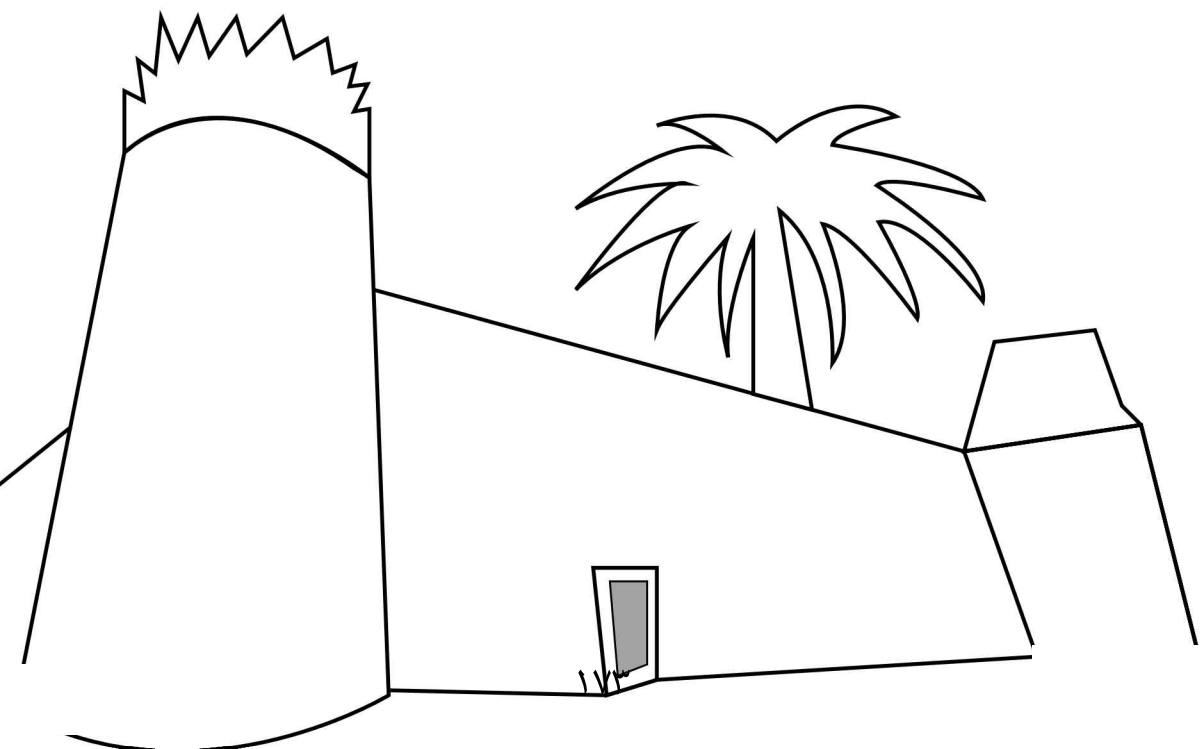

كان للملك عبدالعزيز علاقات بقوى مختلفة إبَّان مرحلة توحيده للبلاد. ثم تَوسَّعت تلك العلاقات لتشمل قوى أخرى بعد تلك المرحلة. والحديث عن علاقاته الخارجية في المرحلتين يطول. لكن من الممكن القول باختصار: إنه جعل علاقاته بالآخرين مُتَّصفة بالوضوح، وقائمة على الاحترام المتبادل، ومنسجمة مع المصالح العليا لوطنه وأُمَّته. وكان من أبرز القوى ذات العلاقات المهُمَّة بالنسبة للبلاد خلال مرحلة التوحيد: الكويت، والعراق، والأردن، واليمن، وبريطانيا[1].

١ - العلاقات مع الكويت:

علاقات أمراء الكويت بدولة آل سعود عميقة الجذور. فقد بدأت باتِّصال أحد أولئك الأمراء بالشيخ محمد بن عبدالوهاب، الذي قامت على أساس دعوته الإصلاحية الدولة السعودية الأولى. ثم تَوتَّرت العلاقات بين أولئك الأمراء وتلك الدولة نتيجة إيوائهم لبعض خصومها، واضطروا - نتيجة لقوتها - أن يأتمروا بأمر قادتها فترة قصيرة[2]. وكانت العلاقات بين الطرفين في عهد الدولة السعودية الثانية طَيِّبة بصفة عامة[3]. على أنه من الواضح أن نفوذ أمراء الكويت خلال هذا العهد لم يمتد بعيدًا عن أسوار مدينة الكويت ذاتها[4].

---

(١) من الواضح أن الحديث، هنا لا يتناول القوى التي أصبحت أراضيها أجزاء من المملكة العربية السعودية، والتي دار حولها الحديث فيما سبق من صفحات هذا الكتاب.

(٢) انظر عن تلك العلاقات كتاب **العلاقات بين الدولة السعودية الأولى والكويت**، لكاتب هذه السطور، ط٢، الرياض، ١٤١١هـ.

(٣) من مظاهر ذلك إهداء أمير الكويت هدايا إلى الإمام تركي خلال إقامته في الصُّبَيْحية عام ١٢٤٦هـ. ابن بشر، ج٢، ص٥١. ومع أن إمارة الكويت ساعدت الحملة العثمانية المتجهة من العراق إلى الأحساء، عام ١٢٨٨هـ، فإن مبعث مساعدتها ارتباطها بالحكم العثماني؛ إضافة إلى أن الحملة، أساسًا، تلبية لطلب من الإمام عبدالله بن فيصل.

(٤) لويس بيلي، وترجمة عنوان كتابه: **تقرير عن رحلة إلى الرياض عاصمة الوهابيين في وسط جزيرة العرب**، بومبي، ١٨٦٦م، ص ص ١٦ و ١٧. وقد أشار إلى أن حدود أمير الكويت، سنة ١٢٨١هـ، لا تتجاوز موقع مَلَح.

وقد سبقت الإشارة إلى ملابسات السماح للإمام عبدالرحمن بن فيصل وأسرته بالإقامة في الكويت بعد نهاية الدولة السعودية الثانية[1]. ولما وصل مبارك بن صباح إلى إمارة بلده تَوطَّدت علاقته بالأسرة السعودية؛ خاصة عبدالعزيز بن عبدالرحمن (الملك عبدالعزيز). ثم أصبحت متذبذبة مع تَغيُّر الظروف. وكان من أكبر أسباب ذلك التذبذب اتِّباعه ما اعتقد مبارك أنه حفظ للتوازن بين القوى المتنافسة في المنطقة، وتَسرُّب نوع من الغيرة السياسية إلى نفسه نتيجة نجاح الملك عبدالعزيز.

لقد وَحَّدت مصالح آل سعود والأمير مبارك موقفيهما أمام خصمهما المشترك، الأمير عبدالعزيز بن رشيد، عام ١٣١٨هـ، فخرجا لحربه، وكان ما كان في الرياض والصَّريف. ثم حاصر ذلك الخصم الكويت، فساعد أميرها الملك عبدالعزيز في انطلاقته إلى نجد في العام التالي؛ أملًا في تخفيف ذلك الحصار أو إزالته. غير أن نجاح الملك أمام ابن رشيد والقوات العثمانية، عام ١٣٢٢هـ، أثار نوعًا من القلق لدى ذلك الأمير. ولَعلَّ من مظاهر ذلك أنه منعه من شراء أسلحة وذخائر من الكويت في السنة ذاتها[2]. ثم اتَّفق مع ابن رشيد في السنة التالية على إنهاء حالة العداء بينهما[3]. وفي عام ١٣٢٨هـ وقف الملك عبدالعزيز مع الأمير مبارك ضد زعيمي المنتفق والظفير[4]. وبعد ذلك بثلاثة أعوام دخلت منطقة الأحساء والقطيف تحت حكم الملك. ومن المرجَّح أن هذا كان مثار مخاوف جديدة لدى الأمير مبارك، لأن الملك أصبح أقوى من ذي قبل عسكريًّا واقتصاديًّا، وأنه بات في إمكانه الاعتماد على موانئ خاصة به لاستيراد

---

(١) انظر ص٣٣ - ٣٥ من هذا الجزء من الكتاب.

(٢) خالد السعدون، العلاقات بين نجد والكويت، ص١١٤.

(٣) المصدر نفسه، ص١١٥.

(٤) الزركلي، ج١، ص٢٢٦.

ما يحتاج إليه؛ إضافة إلى أن ذلك الأمير يدرك أن الأراضي التابعة للأحساء والقطيف، في عهدي الدولتين السعوديتين الأولى والثانية، كانت تشمل كثيرًا من الأراضي التابعة لإمارته في نظره حينذاك. ولذا حاول إفشال المفاوضات بين الملك عبدالعزيز ومُمثِّلي الدولة العثمانية عام ١٣٣٢هـ[١]. لكن تلك المفاوضات انتهت باستقرار وضع الإقليمين المذكورين تحت الحكم السعودي[٢]. ولما قامت المشكلة بين الملك عبدالعزيز وقبيلة العُجْمان، سنة ١٣٣٣هـ، نتيجة لموقفها في معركة جُراب كان من بين تَطوُّرات تلك المشكلة نهب القبيلة أموالًا لأطراف عدة بينها أهل الكويت[٣]. واتَّفق الملك مع الأمير مبارك على أن يقفا معًا ضد تلك القبيلة. فسارع الأوَّل إلى مهاجمتها في كَنْزان، لكنها هزمته[٤]. ووقف الثاني موقفًا لا ينسجم مع ما اتَّفق عليه مع الأول؛ إذ كان من جملة ما فعله قبول لجوء العُجْمان إلى بلاده[٥]. على أن الأمير مباركًا توفي خلال شهر المحرَّم سنة ١٣٣٤هـ[٦]؛ أي بعد خمسة شهور من حدوث معركة كَنْزان. فانتهت بوفاته مرحلة مُهمَّة من مراحل علاقة الملك عبدالعزيز بالكويت[٧].

وخلف الأمير مباركًا في الحكم ابنه جابر، الذي انتهج سياسة وُدِّية تجاه الملك عبدالعزيز. ويُعلِّل السعدون ذلك بعاملين: أولهما مشاعر الصداقة

---

(١) السعدون، **العلاقات بين نجد والكويت**، ص ص ١٤٥ - ١٥٠.

(٢) المصدر نفسه، ص١٥١.

(٣) **انظر ص ص ١٥١ - ١٥٣ من هذا الجزء من الكتاب.**

(٤) الزركلي، ج١، ص ص ٢٢٦ - ٢٢٨.

(٥) السعدون، **العلاقات بين نجد والكويت**، ص ص ١٧٧ - ١٧٨.

(٦) كانت وفاة مبارك في ١٣٣٤/١/٢١هـ؛ طبقًا لما ذكره خزعل، ج٢، ص٢٩٩.

(٧) بالإضافة إلى دراسة السعدون لتلك المرحلة يمكن قراءة موجز عنها لدى الزركلي، ج١، ص ص ٢٢٣ - ٢٢٩. وممن كتب عنها جلال كشك في كتابه **السعوديون والحلّ الإسلامي**، ط٣، القاهرة، ١٤٠٢هـ، ص ص ٢٥٩ - ٢٩٠. على أن في أسلوبه، أحيانًا، نوعًا من المبالغة والتجنِّي.

الشخصية بينهما، وثانيهما توقيع الملك معاهدة مع بريطانيا في صفر، عام ١٣٣٤هـ، تَعهَّد فيها بعدم الاعتداء على أراضي الكويت وبقية بلدان الخليج التي تحت حمايتها[١]. وكان من مظاهر تلك السياسة الوُدِّية أن طلب الأمير جابر من قبيلة العُجْمان مغادرة الكويت[٢]. وفي شهر المحرَّم من العام التالي قام الملك بزيارة الكويت. على أن الأمير جابرًا توفي عام ١٣٣٥هـ[٣]. فخلفه في الإمارة أخوه سالم، الذي تَوتَّرت العلاقات بينه وبين الملك عبدالعزيز بدرجة كبيرة.

لم يكن الأمير سالم موافقًا لأخيه جابر على إخراج العُجْمان من الكويت[٤]. ولهذا تَمكَّنوا من استئناف نشاطهم ضد أتباع الملك عبدالعزيز عبر الأراضي الكويتية[٥]. ثم حدثت مشكلة تهريب المؤن إلى الأتراك عن طريق الكويت مما أدَّى إلى حصار بريطاني أَضرَّ بمصالح التجار النجديين. وقد حُلَّت المشكلة الأولى من قِبَل بريطانيا، التي كانت قد ضمنت عدم قيام العُجْمان بعدوان على أراضي الملك[٦]، ثم بعودتهم إلى ديارهم موالين له. وانتهت المشكلة الثانية بانتهاء الحرب العالمية الأولى[٧]. لكن بقيت مشكلة أَهمُّ من هذه وتلك؛ وهي مشكلة الحدود.

اعتمد الأمير سالم، في قَضيَّة حدود بلاده مع الأراضي السعودية، على الاتِّفاقية التي تَوصَّلت إليها الدولتان البريطانية والعثمانية سنة ١٣٣١هـ/١٩١٣م.

---

(١) السعدون، **العلاقات بين نجد والكويت**، ص١٨٣.

(٢) المصدر نفسه، ص١٨٥.

(٣) يجعل عبدالعزيز الرشيد (ج١، ص١٥١) وفاته في ربيع الأول. ويجعلها خزعل (ج٣، ص١١٦) في ربيع الثاني.

(٤) السعدون، **العلاقات بين نجد والكويت**، ص١٨٦.

(٥) المصدر نفسه، ص١٩٧.

(٦) المصدر نفسه، ص١٨٧.

(٧) المصدر نفسه، ص ص ٢٠٢ و ٢١٣.

وهي تعطي الكويت أراضي تفوق ما كان لها في عهدي الدولتين السعوديتين الأولى والثانية أضعافًا[١]، وتزيد على ما أصبح لها بعد حَلِّ تلك القضية كثيرًا. لكن مما يمكن قوله عن تلك الاتِّفاقية:

أ- أن الدولتين المُتَّفقتين لم تصادقا عليها[٢].

ب- أن مفعولها بطل - هذا لو كان لها مفعول قانوني كامل - بنشوب الحرب بين الدولتين المذكورتين بعد عام من اتِّفاقهما غير المُصدَّق عليه[٣].

ج- أنها حدثت بعد انتزاع الملك عبدالعزيز من الدولة العثمانية الأحساء والقطيف، وما يتبعهما من الأراضي التي كانت تحت حكم أسلافه[٤]. فالدولة العثمانية عند تَوصُّلها مع بريطانيا إلى الاتِّفاقية المذكورة لم تكن حاكمة لما اتَّفقت عليه، ومن ثم لا يَحقُّ لها التوصُّل إلى أي اتِّفاق حوله.

د- أن بريطانيا الحامية للكويت حينذاك قد اعترفت للملك عبدالعزيز- حسب اتفاقية دارين عام ١٣٣٤هـ/١٩١٥م- بملكيته للأحساء والقطيف، وما يتبعهما من بلدان ومرافئ كانت تابعة لأسلافه[٥].

هـ- أن من الثابت تاريخيًّا أن الحكم السعودي في الدولتين السعوديتين الأولى والثانية كان يمتد إلى داخل المناطق الحالية لدولة الكويت. وإذا

---

(١) انظر ص ٢٤٦ هـ٢ من هذا الجزء من الكتاب عن حدود نفوذ أمير الكويت كما ذكر بيلي.

(٢) ترولر، ص١٧٢،

(٣) فاسيلييف، ص٢٧٦. ويقصد بتلك الحرب العالمية الأولى.

(٤) كان دخوله الأحساء في الخامس من جمادى الأولى عام ١٣٣١هـ. وكانت الاتفاقية غير المبرمة بين بريطانيا والدولة العثمانية في شهر رجب من ذلك العام.

(٥) فاسيلييف، ص٢٨٣؛ ترولر، ص٢٥١.

كانت بريطانيا قد اعترفت للملك عبدالعزيز بما كان تابعًا للأحساء والقطيف زمن الدولتين المذكورتين، فإن ذلك يعني العودة إلى حدود ملك قادتهما. وهذا ما لم يحصل عليه الملك في ظِلِّ الاتِّفاق النهائي على الحدود. فهو الذي خسر في هذا الاتِّفاق وليس أمير الكويت.

ولقد أراد الأمير سالم أن يثبت عَمليًّا ما كان يراه نَظريًّا عن امتداد حدود إمارته، فحاول بناء مركز له في بُلْبول، الذي لا يبعد عن الجبيل إلا تسعين ميلًا. وكتب إليه الملك عبدالعزيز موضحًا أن المكان تابع له. لكن الأمير أَصرَّ على أنه من أراضيه. فكتب الملك إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت مُبيِّنًا له الأمر. ونهى الوكيل الأمير سالمًا عن البناء، فامتثل[1].

وفي أثناء ذلك أخذت عشائر قبيلة مُطَير تستقر في هجر ضمن حركة الإخوان. وحدث أن بدأ تريحيب بن شقير يقيم مع جماعته هجرة في قرية العليا[2]، التي هي من مضارب تلك القبيلة حينذاك. فغضب الأمير سالم، وحَذَّره من الإقامة فيها، فرفض تحذيره. وشكا الأمير إلى الوكيل السياسي البريطاني، فلم يَتلقَّ إجابة سريعة منه. ولهذا أرسل قوة من أربع مئة رجل، بقيادة دعيج الصباح، لإرغام ابن شقير على الرحيل. ووصل دعيج بقواته إلى حمض. فاستنجد ابن شقير بزعيم مُطَير، فيصل الدويش. وهَبَّ هذا لنجدته بألفين من أتباعه[3]. ومن الواضح تَحرُّكه كان بموافقة الملك عبدالعزيز، لكن الملك أمره بالدفاع فقط[4]. على أن الدويش هاجم القوة الكويتية، وقتل كثيرًا من أفرادها، وغنم بعض ما كان معها، ثم أخذ ما كان قرب موضع المعركة من

(١) الزركلي، ج١، ص٢٣٨؛ خزعل، ج٤، ص٢٢٢.

(٢) الذكير، نسخة خاصة، ص٩٤. ونزل هايف الفغم في قرية السفلى.

(٣) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها؛ خزعل، ج٤، ص٢٢٥.

(٤) الذكير، نسخة خاصة، ص٩٤؛ ابن هذلول، ص١٢٣.

إبل وغنم لأهل الكويت[١]، وعاد من هناك. فأرسل خمس ما غنمه، أو أخذه، إلى الملك عبدالعزيز، فأظهر الملك عدم رضاه عما قام به، وأمره أن يبقي جميع ما عاد به من الكويت عند قاضي الأرطاوية حتى تأتيه التوجيهات بشأنه[٢].

وأعرب الملك عبدالعزيز للأمير سالم عن أسفه لما قام به الدويش، ورَدَّ ما تَسلَّمه من هذا الأخير إلى الأمير، كما وعد برَدِّ جميع ما أخذه من غنائم. لكنه في الوقت نفسه لام الأمير سالمًا على تَدخُّله في قرية وعدم الاتِّصال به قبل تلك الحادثة، وطلب منه التوقيع على وثيقة بأنها ليست تابعة له[٣]. واستشار الأمير سالم بريطانيا، فأشارت عليه أن يكتب إلى الملك كتابًا لبقًا يعتذر فيه عن عدم توقيعه على تلك الوثيقة بأنه لا ضرورة لها، ويعده بألَّا تصدر منه أيُّ إساءة[٤]. وغضب الملك عبدالعزيز من موقف الأمير سالم، فطلب من بريطانيا أن تَتدخَّل لحلِّ مشكلة الحدود بينهما. وإدراكًا من أمير الكويت لخطورة الوضع طلب، أيضًا، تَدخُّل تلك الدولة[٥].

ومع أن الحاكمين رضيا بريطانيا حكمًا بينهما فإن الأمير سالمًا اتَّخذ ما رآه ضروريًّا من الناحية العسكرية، فبنى سورًا حول مدينة الكويت، وراح يجمع إليه خصوم الملك عبدالعزيز. وكان في مقدمة من قدم إليه من هؤلاء ضاري بن طوالة، رئيس الأسْلم من شَمَّر، بتوجيه من ابن رشيد[٦]. وتَرجَّح لدى

---

(١) الذكير، نسخة خاصة، ص٩٤. وكانت معركة حمص في ١٣٣٨/٨/٢٨هـ.

(٢) ابن هذلول، ص١٢٣.

(٣) الذكير، نسخة خاصة، ص٩٤؛ خزعل، ج٤، ص ص ٢٣٠ - ٢٣١.

(٤) السعدون، ص٢٢٨.

(٥) خزعل، ج٤، ص٢٣٦.

(٦) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها؛ وقد حاول سالم أن يكوِّن حلفًا ضد الملك عبدالعزيز من الملك حسين، وابن رشيد، وأمير المحمَّرة، وطالب النقيب في البصرة. السعدون، **العلاقات بين نجد والكويت**، ص٢٣٩.

الملك عبدالعزيز أن خصومه سيهجمون على أتباعه في قرية. فأمر الدويش بنجدتهم. وكانت قوات الكويت وابن طوالة قد اجتمعت في الجَهْراء. ثم تَوجَّهت صوب قرية، لكنها عادت بعد اختلاف وقع بين قائديها دعيج وضاري. أما الدويش فواصل زحفه حتى وصل إلى الصُّبَيحية. وأمام هذا الوضع خرج الأمير سالم بقوة من مدينة الكويت إلى الجَهْراء، وتَولَّى القيادة هناك بنفسه[1]. واقتنع الدويش، فيما يبدو، أن خصومه سيهجمون عليه، فأخذ زمام المبادرة، واندفع مهاجمًا لهم[2]. وقُتل بعض أتباعه في اندفاعهم على أرض مكشوفة بنيران المتحصنين بما في الجَهْراء من بناء وأشجار. لكنهم تَمكَّنوا من دخولها، ومَزَّقوا شمل خصومهم، فَفرَّ ابن طوالة ومن سلم من قومه، كما فَرَّ آخرون، إلى مدينة الكويت، ولجأ الأمير سالم، ومعه من يزيدون على الألف، إلى القصر الأحمر في الجَهْراء[3]. ولم يكن لديهم إلا قليل من المؤن[4]. وحاصر الدويش بأتباعه ذلك القصر، فغامر مروزق المتعب ومرشد الشَّمَّري بالخروج منه والذهاب إلى مدينة الكويت لطلب النجدة[5]. وسارع من في تلك المدينة لنجدة المحاصرين[6].

وفي أثناء ذلك بدأت مفاوضات بين الأمير سالم والدويش. وكان الأَوَّل في موقف أكثر حرجًا من الثاني. ولذلك تظاهر بأنه يَتَّفق معه على التمسك

---

(١) خزعل؛ ج٤، ص٢٥٨.

(٢) وذلك في ١٣٣٩/١/٢٦هـ.

(٣) المصدر نفسه، ج٤، ص ص ٢٥٨ - ٢٦٢. وتختلف المصادر في عدد أفراد الطرفين، لكن الأقرب احتمالًا أن الدويش وأتباعه كانوا يزيدون على ثلاثة آلاف، وأن خصومهم كانوا لا يقلّون عن ثلاثة آلاف. أما القتلى فكانوا - على الأرجح، مئات من الفريقين، لكن قتلى أتباع الدويش كانوا أكثر لأنهم اندفعوا مهاجمين في أرض مكشوفة، كما ذكر أعلاه.

(٤) الذكير، نسخة خاصة، ص٩٥؛ الرشيد، ج٢، ص١٨٣. ويذكر أن أكبر مصيبة كانوا يواجهونها الظمأ.

(٥) مرزوق: كان أحد مماليك آل رشيد.

(٦) خزعل، ج٤، ص٢٦٥.

بالدين وإنكار المنكر، وطلب منه أن ينسحب إلى الصُّبَيحية ليذهب هو إلى مدينة الكويت، ويتشاور مع جماعته للتوصُّل إلى حَلٍّ نهائي لما بينهما من خلاف. وقبل الدويش ذلك، فانسحب إلى الصُّبَيحية[١]. وأرسل بعد أيام وفدًا إلى الأمير سالم، لكن هذا سَوَّف في مقابلته مُعلِّلًا ذلك بمرضه[٢]، في حين كان يجري مفاوضات مع بريطانيا لإنقاذه من المأزق الذي أصبح فيه. ولما وعدته بذلك قابل الوفد بحضور مُمثِّلها، الذي ناول الوفد رسالة إلى الدويش يقول فيها: إن أَيِّ اعتداء على مدينة الكويت اعتداء على بريطانيا ذاتها[٣]. وكان ذلك التهديد مشفوعًا بإرسال سفينتين حربيتين بريطانيتين إلى ساحل تلك المدينة، ونصب مدافع رشاشة على سطوح بعض منازلها، ونزول ثُلَّة من جنود البحرية لحراسة طرفي سورها[٤]. وبالإضافة إلى ذلك حَلَّقت طائرة بريطانية على معسكر الدويش في الصُّبَيحية، وألقت منشورات تنذر ذلك الزعيم وأتباعه بالعقاب الشديد إن حاولوا مهاجمة مدينة الكويت. ولم يجد الدويش بُدًّا من الانسحاب؛ خاصة أن البريطانيين أخبروه في إنذارهم بأن ما يقوم به لا يَتَّفق مع سياسة الملك عبدالعزيز[٥]. وهكذا دارت معركة الجَهْراء المشهورة، وما أحاط بها من ملابسات، وعاد الدويش إلى الأرطاوية.

بعد معركة الجَهْراء تعهَّد الملك عبدالعزيز لبريطانيا بعدم قيام الإخوان بمهاجمة الكويت بشرط أَلَّا يتآمر الأمير سالم مع خصومه أو يستعين بهم، وأن يوقف نشاطه العدائي خلال المدة التي تقوم خلالها تلك الدولة بإيجاد حَلٍّ

---

(١) الذكير، نسخة خاصة، ص٩٥؛ خزعل، ج٤، ص٢٧٢.

(٢) المصدر الأخير نفسه، ج٤، ص٢٧٦.

(٣) الذكير، نسخة خاصة، ص٩٥؛ خزعل؛ ج٤، ص ص ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٤) السعدون، **العلاقات بين نجد والكويت**، ص٢٦٤.

(٥) الذكير، نسخة خاصة، ص٩٥؛ ابن هذلول، ص ص ١٢٧ - ١٢٨؛ خزعل، ج٤، ص٢٨١.

للمشكلة بين الطرفين[1]. لكن من الواضح أن ذلك التعهُّد لم يُقدَّر لشرطه أن يَتحقَّق. فقد كان ابن ماجد الدويش معارضًا لفيصل الدويش وللملك عبدالعزيز. وكان مقيمًا في الكويت ومعه قوة من أميرها. وكانت قافلة تجارية لأهل حائل قد وصلت إلى هناك، فأكرمهم ذلك الأمير، وأظهر إبلهم عند ابن ماجد. فلما علم بذلك فيصل الدويش انطلق بأتباعه من الأرطاوية، وهجم على ابن ماجد ومن معه، وفتك بهم، وأخذ كثيرًا من إبل أهل حائل. ثم هجم على قبيلة الظفير الموالية حينذاك للأمير سالم، ووصل إلى جهات الزبير، فَهدَّدته بريطانيا، وعاد[2].

ونتيجة لما سبق بدأ حاكم المُحمَّرة، خزعل، بمحاولة للتوسط بين الملك عبدالعزيز والأمير سالم، ونال موافقة بريطانيا على تلك المحاولة. فذهب إلى الملك وفد برئاسة الشيخ أحمد الجابر، الذي كان صديقًا حميمًا للملك[3]. وبينما كان أعضاء الوفد يتفاوضون معه بلغتهم أخبار وفاة الأمير سالم. وعندئذ مَزَّق الملك ما كان أمامه من أوراق المفاوضات، وقال للأمير أحمد: ما دام حكم الكويت قد آل إليك فلا داعي لمكاتبات بيننا، فأنت مُفوَّض عني فيما تراه[4].

وبِتولِّي الأمير أحمد الجابر حكم الكويت تَمهَّدت الطريق لحَلِّ المشكلات بين بلاده وبلاد الملك عبدالعزيز. وانعقد مؤتمر في العُقَيْر برئاسة المندوب السامي البريطاني في العراق، بيرسي كوكس، الذي كانت السعودية والكويت قد رضيتا

---

(١) السعدون، **العلاقات بين نجد والكويت**، ص ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٢) الذكير، نسخة خاصة، ص٩٦؛ الرشيد، ج٢، ص١٩٣؛ السعدون، **العلاقات بين نجد والكويت**، ص٢٦٨.

(٣) المصدر الأخير نفسه، ص٢٧١. وضم الوفد- بالإضافة إلى أحمد الجابر- كاسب بن خزعل، وعبداللطيف المنديل، وعبدالعزيز البدر.

(٤) الرشيد، ج٢، ص٢١١؛ الزركلي، ج١، ص٢٤٠.

دولته حكمًا بينهما[1]. وتَوصَّل المؤتمر إلى تعيين الحدود بينهما[2]، ووُقِّعت اتِّفاقية بهذا الشأن في الثالث عشر من ربيع الثاني سنة ١٣٤١هـ/٢/١٢/١٩٢٢م. فَصدَّق عليها الملك عبدالعزيز، ثم الأمير أحمد[3]. وبعد عشرين عامًا من ذلك التاريخ عُقِدت بين البلدين اتِّفاقية صداقة وحسن جوار، واتِّفاقية تجارية، واتِّفاقية تسليم المجرمين[4].

٢- العلاقات مع العراق:

لعلَّ من أبرز مظاهر عمق الصلة التاريخية بين العراق وقلب الجزيرة العربية أنها كانت أحد الأقطار التي تنزح إليها القبائل النجدية، أو فئات منها، عبر السنين، وأحد الأمكنة التي يَتَّجه إليها من أثقلت كواهلهم وطأة العيش من النجديين، ويقصدها تجارهم- خاصة تجار الإبل- بائعين ومشترين[5]. وكان سكان جبل شَمَّر بالذات يستوردون منها بعض الأطعمة كالرز؛ إضافة إلى أن قوافل الحج القادمة منها تَمرُّ بذلك الجبل وتتمتع بحماية إمارته. ولم تكن هناك حدود سياسية، بالمعنى المتعارف عليه حديثًا، بين العراق التابعة للدولة العثمانية ونجد. ولذلك كانت القبائل تنتقل بين القطرين دون عوائق، إلا تلك

(١) الواقع أن المؤتمر لم يقتصر على السعودية والكويت؛ بل شمل العراق. وقد مثَّل السعودية الملك عبدالعزيز نفسه، ومثَّل العراق وزير الأشغال والمواصلات، صبيح نشأت، ومثَّل الكويت الوكيل السياسي البريطاني فيها الميجور مور. السعدون، **العلاقات بين نجد والكويت** ص٢٨٢ وقد حضر مع المندوب السامي فهد بن هذال زعيم العمارات من عنزة. الريحاني، ص٣٠٨.

(٢) كما توصَّل إلى تعيين الحدود بين العراق وكلٍّ من السعودية والكويت. لكن اقتصر في المتن على ذكر البلدين الأخيرين لأن العلاقات بينهما هي المتناولة هنا.

(٣) كان تصديق الملك على الاتِّفاقية بعد توقيعها مباشرة. وكان تصديق الأمير أحمد عليها في ١٣٤١/٦/٥هـ. السعدون، **العلاقات بين نجد والكويت**، ص ص ٢٨٥ و٢٨٩.

(٤) الزركلي، ج١، ص ص ٢٤٠ - ٢٤١.

(٥) غلبت تسمية أولئك التجار بالعُقَيْلات أو عُقَيل.

التي تفرضها قوة القبيلة المُتنقِّلة أو المقترب من مواطنها؛ وهو القانون القبلي السائد داخل القطر ذاته.

وقد غَيَّرت الحرب العالمية الأولى ما كان سائدًا قبلها. فقد زال الحكم العثماني من العراق، وَحلَّ مَحلَّه النفوذ البريطاني. وفي عام ١٣٣٩هـ وصل فيصل بن الحسين إلى حكم ذلك القطر تحت النفوذ المذكور. وكانت علاقة والده، ملك الحجاز حينذاك، بالملك عبدالعزيز ليست على ما يرام. وبالإضافة إلى هذا كان النزاع قائمًا بين القبائل في الأراضي التي امتد إليها نفوذ هذا الملك والأراضي التابعة لحكم العراق الجديد. وفي العام التالي تَمكَّن الملك عبدالعزيز من إنهاء إمارة آل رشيد في جبل شَمَّر[١]. فانتقلت فئات من شَمَّر نجد إلى العراق، وراحت تَشنُّ- مع فئات من قبائل أخرى- غارات على القبائل التابعة للملك عبدالعزيز[٢]. وحدث، أيضًا، أن عَيَّنت حكومة العراق يوسف السعدون، زعيم المنتفق، رئيسًا للهَجَّانة على حدودها الجنوبية، فأغضب ذلك حمود ابن سُوَيْط، زعيم الظفير، الذي كان على خلاف معه حينذاك. ووفد إلى الملك عبدالعزيز معلنًا ولاءه له، ومُرحِّبًا بأداء الزكاة إليه. لكن رئيس أحد أفخاذ هذه القبيلة عارضه[٣]. وتحالف مع ابن طوالة لشَنِّ غارات على أتباع الملك. وبالإضافة إلى ذلك قامت السلطات العراقية بمنع الذين أرادوا دفع الزكاة إلى جابيها السعودي من دفعها إليه[٤]. فرَدَّ الملك على تلك الإغارات وهذا المنع بإرسال فيصل الدويش إلى حفر الباطن ليدافع عن القبائل الموالية للملك. ولاستمرار الغارات على هذه القبائل هجم الدويش بأتباعه على ابن طوالة ومن تحالف معه، وألحق بهم

---

(١) كان ذلك أواخر صفر عام ١٣٤٠هـ.

(٢) الريحاني، ص٣٠٥.

(٣) اسم ذلك الرئيس أبو ذراع، الريحاني، ٣٠٦.

(٤) الذكير، نسخة خاصة، ص١١٧.

أضرارًا بالغة. وهَبَّ يوسف السعدون لنجدتهم، فلقي ما لقوا. فقامت الطائرات البريطانية بمهاجمة الدويش وأتباعه حتى انسحبوا إلى نجد[١].

وبعد ذلك حدث اتِّصال بين الملك عبدالعزيز والمندوب السامي البريطاني في العراق، بيرسي كوكس. وأدَّى هذا الاتِّصال إلى عقد مؤتمر في المُحمَّرة للنظر في المشكلات بين الملك والحكومة العراقية. وتَوصَّل الطرفان- بحضور ذلك المندوب- إلى معاهدة مبدئية تشمل أمورًا من أَهمِّها تحديد تبعية بعض القبائل لكلٍّ منهما. لكن الملك عبدالعزيز لم يصادق على تلك المعاهدة، لأن بعض بنودها كانت مخالفة لما أوصى به وفده إلى المؤتمر[٢].

واجتمعت رغبة الملك عبدالعزيز في مقابلة المندوب البريطاني في العراق للنظر في مشكلاته مع جيرانه مع حرص ذلك المندوب على تفادي ما يمكن أن يسبب أزمة جديدة لدولته في المنطقة، فانعقد مؤتمر في العُقَيْر حضره الملك وهذا المندوب ووفد عراقي برئاسة صبيح نشأت. وانتهى المؤتمر- كما سبق أن ذكر- إلى حَلٍّ للمشكلات الحدودية بين نجد والعراق بتعيين الحدود، وجعل منطقة محايدة بينهما ترعى فيها قبائلهما بحُرِّيَّة، ولا تقيم كُلٌّ منهما مخافر أو بنايات فيها[٣]. لكن ما أصبح تابعًا للملك عبدالعزيز من الأراضي المتنازع عليها يَقلُّ كثيرًا عما كان يطالب به[٤].

---

(١) الريحاني، ص ص ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٢) كان ذلك التوصل في ١٣٤٠/٩/٩هـ - ١٩٢٢/٥/٥م. وكان رئيس الوفد السعودي أحمد بن ثنيَّان. ومما تُوصِّل إليه أن شمَّر نجد، التي ذهبت إلى العراق بعد دخول حائل تحت حكم الملك عبدالعزيز تابعة له، والظفير والعمارات من عنزة تابعتان للعراق. وكان الملك يطالب بتبعية هاتين القبيلتين له، ولذلك لم يصادق على المعاهدة إلا بعد أن حلَّت تلك المسألة في مؤتمر العُقَيْر. الذكير، نسخة خاصة، ص١١٨، ترولر، ص ص ١٧٥ و١٧٨.

(٣) الريحاني، ص ص ٣١٨ - ٣١٩.

(٤) كان يطالب بمدِّ حدوده إلى الفرات حيث تقيم قبيلتا الظفير والعمارات اللتان يرى تبعيتهما له. المصدر نفسه، ص٢٨٣.

على أن ما تُوصِّل إليه في العُقَيْر بين الحكومتين السعودية والعراقية لم يمنع قيام فئات من القبائل؛ خاصة من شَمَّر، بغارات على قبائل وقوافل تجارية تابعة للملك عبدالعزيز. فلفت نظر حكومة العراق والمندوب السامي البريطاني فيها إلى ذلك. وطالب برَدِّ ما نهبته تلك القبائل من أتباعه إليهم. فدعت الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر في الكويت لبحث ما بقي من مشكلات بين بلاده والعراق، وما قام من مشكلات بينها وبين شرق الأردن؛ إضافة إلى مشكلاتها مع الحجاز إن رضي هو بذلك، فوافق بشرط أن تكون مفاوضات وفده مع كل وفد من الأقطار الثلاثة على حِدة[1].

وبدأ مؤتمر الكويت أولى جلساته في التاسع من جمادى الأولى سنة ١٣٤٢هـ[2]. فَقدَّم الوفد العراقي مطالب حكومته، ثم قَدَّم الوفد النجدي مطالب حكومته، التي تَضمَّنت عودة شَمَّر نجد، وطرد القبائل النجدية الملتجئة إلى العراق المواصلة عداوتها، وردِّ ما نهبته تلك القبائل وأعوانها من قبائل العراق من أموال أتباع الملك عبدالعزيز بعد مؤتمر العُقَيْر[3]. وكاد الوفدان يَتَّفقان على كثير من المسائل المناقشة، لكن وفد العراق اشترط أن يكون أَيِّ اتِّفاق مرهونًا بالتوصل إلى اتِّفاق بين الملك عبدالعزيز والملك حسين. فرفض الوفد النجدي هذا الشرط[4]. وأعطى الوفدان وقتًا لمراجعة حكومتيهما. ثم عاد المؤتمر إلى

---

(١) السعدون، **العلاقات بين نجد والكويت**، ص٢٨٤. وحرَّم على الطرفين بناء مخافر على طول خط الحدود الفاصل بينهما.

(٢) الموافق ١٩٢٣/١٢/١٧م. وكان برئاسة الكولونيل نوكس، المقيم السياسي البريطاني في الخليج سابقًا. وكان رئيس الوفد النجدي حمزة غوث وسكرتيره هاشم الرفاعي. أما رئيس وفد العراق فكان صبيح نشأت.

(٣) ترولر، ص ص ٢٠١ - ٢٠٣. وقد أورد الذكير (نسخة خاصة، ص ص ١٢٣ - ١٢٤) قائمة بما نهبته القبائل المذكورة ومن نهبت منهم ومقاديرها.

(٤) المصدر الأخير نفسه، ص١٢٤.

الانعقاد بعد موافقة العراق على إلغاء ما اشترطه[١]. غير أن هذه الدورة الثانية من المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود. فأُجِّلت مفاوضاتها مرة أخرى للتشاور مع حكومتيهما[٢]. لكن الغارات من القبائل على أتباع الملك عبدالعزيز لم تَتوقَّف. فبعث رسالة إلى رئيس المؤتمر يخبره بتلك الغارات، ويطلب منه وضع حَدٍّ لها، أو عدم التعرُّض له إن حاول رَدِّ العدوان بنفسه[٣]. وواضح أن الردَّ لم يأت سريعًا مما حدا بفيصل الدويش إلى الانطلاق بأتباعه شمالًا حتى هاجم فئات من القبائل حول الديوانية[٤]. وكان الوفد العراقي في طريقه إلى الكويت لمواصلة المفاوصات، فأمرته حكومته بالعودة إلى بغداد[٥]. وكانت النتيجة أن الطرفين النجدي والعراقي لم يَتوصَّلا إلى اتِّفاق في ذلك المؤتمر.

على أن بقاء المشكلات دون حَلٍّ بين القطرين الشقيقين لم يطل. فقد عُقِدت بينهما اتِّفاقية بَحْرة في الرابع عشر من ربيع الثاني عام ١٣٤٤هـ/١٠/٣١/١٩٢٥م. ووَقَّعها الملك عبدالعزيز نفسه عن بلاده، ووَقَّعها كلايتون مُفوَّضًا عن الحكومة البريطانية ونائبًا عن الحكومة العراقية[٦]. وقد حدثت مشكلات على حدود القطرين نتيجة تَمرُّد الإخوان على الملك عبدالعزيز، لكن حرص الملكين عبدالعزيز وفيصل على التصافي كان كفيلًا بحَلِّها. ولما انتهى ذلك التمرُّد، عام ١٣٤٨هـ، تقابل الملكان على ظهر الباخرة البريطانية لوبين في الخليج، بحضور المندوب السامي البريطاني همفري، وعَمَّقا أواصر الألفة والوُدِّ بينهما[٧]. وبعد

---

(١) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(٢) ترولر، ص٢٠٣.

(٣) الذكير، نسخة خاصة، ص١٢٦؛ ترولر، ص٢٠٨.

(٤) ترولر، ص٢٠٩.

(٥) الريحاني، ص٣٢٢.

(٦) انظر نصها في المصدر نفسه، ص ص ٤٣٧ - ٤٤٠. وتتكوَّن من اثنتي عشرة مادة.

(٧) الخطيب، ج١، ص ص ١٨٧ - ١٨٨. وكان ذلك اللقاء في الرابع والعشرين والخامس والعشرين من رمضان، جلوب، ص٣٤٤. وكان جلوب ممن قدم مع الملك فيصل.

عام تقريبًا من لقائهما عُقِدت معاهدة صداقة وحسن جوار بين بلديهما. وقد كُتِبت موادها في مكة المكرمة في العشرين من ذي القعدة سنة ١٣٤٩هـ، ووَقَّعها عن الجانب السعودي فيصل بن عبدالعزيز نائب والده في الحجاز، وعن الجانب العراقي نوري السعيد رئيس وزراء العراق[١].

٣- العلاقات مع الأردن:

كان شرق الأردن تابعًا لولاية دمشق زمن العثمانيين. ولما احتلَّت فرنسا سوريا أخرجت فيصل بن الحسين منها. وعندما اشتعلت الثورة في حوران بالذات ضد الفرنسيين استغلَّت بريطانيا ذلك الوضع، فعملت على سلخ شرق الأردن من سوريا، وراحت تُشجِّع قادته المحلِّيين على الاستقلال[٢].

وفي عام ١٣٣٩هـ قدم الأمير عبدالله بن الحسين إلى شرق الأردن، وفي ذهنه مقاومة من أبعدوا أخاه فيصلًا عن سوريا. ورَحَّب به كثير من زعماء الأردن. فاستدعاه تشرشل وزير المستعمرات البريطاني، الذي كان موجودًا في القدس حينذاك. وعرض عليه أن يبقى أميرًا للأردن على تفاهم مع فرنسا. فقبل ذلك العرض؛ خاصة أن زعماء هذه البلاد قد ارتضوه[٣].

ومع أن الأمير عبدالله بن الحسين قد أصبح حاكمًا لشرق الأردن فإن صلته بما حدث وما كان يحدث في الحجاز كانت وثيقة جدًّا. فقد كان ساعد والده الأيمن عسكريًّا في هذه المنطقة، وكان قائد جيشه في معركة تُرَبة المشهورة

---

(١) الذكير، نسخة خاصة، ص ص ١٢٩ - ١٣٢.

(٢) الذكير، نسخة خاصة، ص١٣٢.

(٣) وكان ذلك في ١٣٣٩/٧/٢٣هـ. عبدالله بن الحسين، **حقبة من تاريخ الأردن**، بيروت، ١٩٧٣م، ص ص ١٦٤ - ١٦٦.

عام ١٣٣٧هـ؛ وهي المعركة التي مُني فيها بهزيمة كبيرة على أيدي الإخوان[١]. ولم تكن علاقة أبيه بالملك عبدالعزيز على ما يرام في الوقت الذي وصل فيه هو إلى حكم الأردن. وبالإضافة إلى ذلك فقد تَمكَّن هذا الملك من إنهاء إمارة آل رشيد في صفر عام ١٣٤٠هـ، مما أتاح له إدخال الأراضي التابعة لهذه الإمارة تحت حكمه. وكانت تلك الأراضي تشمل- من بين ما تشمل- الجوف وقُريَّات الملح ووادي السرحان. وبذلك أصبح نفوذه يمتد إلى الأراضي التي باتت تحت حكم الأمير عبدالله بن الحسين في شرق الأردن. ولم يكن غريبًا، نتيجة لكل ما سبق، أن ينتهج هذا الأمير سياسة غير وُدِّية تجاه الملك عبدالعزيز في تلك الفترة. من ذلك أن فئات من قبائله كانت تغير على القوافل التجارية النجدية المُتَّجهة إلى الشام فتنهبها[٢]. أو تعتدي على القبائل التابعة للملك عبدالعزيز[٣]. ورَدًّا على تلك الأعمال قام الإخوان بمهاجمة الفئات المذكورة آخر عام ١٣٤٠هـ[٤].

ومع أن هجوم الإخوان يمكن أن يُعدَّ جزاء على أعمال سابقة، فإن القبائل الأردنية لم توقف أعمالها. فقد أغارت جماعة من بني صخر على أطراف وادي السرحان في صفر عام ١٣٤١هـ، ونهبت قافلة تجارية لابن شريدة[٥]، وقتلته مع رجلين ممن كانوا معه. وفي شهر ذي الحجة من ذلك العام قُتِل في عمان رميًا

---

(١) انظر ص ص ١٨٣ - ١٨٦ من هذا الجزء من الكتاب.

(٢) من ذلك نهب عودة أبو تايه، شيخ الحويطات، قافلة تجارية نجدية متجهة إلى الشام عام ١٣٤٠هـ. الذكير، نسخة خاصة، ص١٣٢. وكان من بين ما نهبه ثلاثون من الخيل.

(٣) عامر موسى، **العلاقات الأردنية السعودية ١٩٢١ - ١٩٢٨**، رسالة تخرُّج جامعية غير منشورة، قسم التاريخ، الجامعة الأردنية، ١٩٧٧م، ص٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ص ١١ و١٦. وكان من قادة المهاجمين عقاب بن محيًّا. وعددهم يتراوح بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ مقاتل. وقد أُسِر منهم ٣٠ رجلًا كانوا جرحى، فتوفي منهم ١٨، وأطلق سراح الباقين بعد شفائهم.

(٥) ابن شريدة من كبار تجار أهل بريدة.

بالرصاص أحد عشر رجلًا من أهل الجوف، سبق أن أسرهم الشريف شاكر. وفي شهر ربيع من العام التالي أي عام ١٣٤٢هـ أغار أحد شيوخ الحويطات على قافلة تجارية مُتَّجهة إلى سوريا، فنهبها، وقتل ثمانية من أهلها[١].

على أن الأمر لم يَتوقَّف عند ما سبق. بل أقدمت الحكومة الأردنية على احتلال قُريَّات الملح. فعزم الملك عبدالعزيز على استرجاعها بالقوة، لكن بريطانيا طلبت منه التَّريُّث لحلِّ المشكلة سِلميًّا. وكان هذا أحد العوامل المُهمَّة لدعوتها إلى مؤتمر الكويت[٢].

ولقد سبقت الإشارة إلى ما حدث في ذلك المؤتمر بين وفدي نجد والعراق. أما المفاوضات بين وفدي نجد وشرق الأردن فبدأت في الخامس عشر من جمادى الأولى، عام ١٣٤٢هـ، وكان من مطالب الوفد الأردني أن تَتخلَّى حكومة نجد عن الجوف لابن شعلان على أن يكون تحت إشراف الحكومة الأردنية. فردَّ الوفد النجدي على ذلك بأن هذا الإقليم كان تابعًا للدولتين السعوديتين الأولى والثانية، ثم لإمارة جبل شَمَّر، التي قضى عليها الملك عبدالعزيز. فأصبح مع أراضي هذه الإمارة تابعًا له. وكان مما طالب به الوفد السعودي إخلاء الأردنيين لقريَّات الملح، ورَدّ ما نهبوه من أموال أهل نجد، ودفع ديات المقتولين منهم[٣]. ثم كَرَّر الوفد الأردني مطالبته بتَخلِّي حكومة نجد عن الجوف، وطالب بإخلائها وادي السرحان. بل طالب أيضًا، بتَخلِّيها عن أجزاء من عسير لصالح حكومة الحجاز[٤]. وكان هذا المطلب الأخير بالذات مخالفًا لما اشترطه الملك عبدالعزيز لحضور المؤتمر. فأُجِّلت المفاوضات بينهما. ثم استؤنفت في الثامن عشر من شعبان من العام نفسه. لكن

(١) الذكير، نسخة خاصة، ص١٣٢.

(٢) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(٣) المصدر نفسه، ص١٣٣.

(٤) وكان مؤتمر العُقَيْر قد ثبَّت ملكية تلك الجهات لحكومة نجد. حمزة، قلب جزيرة العرب، ص٣٨٩.

الوفد الأردني تَمسَّك بمطالبه، بل زاد على ذلك بأن طالب بإعادة آل رشيد إلى إمارة جبل شَمَّر، وآل عائض إلى إمارة عسير[1]. ورفض الوفد النجدي- كما كان مُتوقَّعًا- تلك المطالب. وبذلك فشلت المفاوضات بين الطرفين.

ونتيجة لفشل مؤتمر الكويت صَمَّم الملك عبدالعزيز على حسم الموقف بينه وبين الملك حسين بالقوة. فاتَّخذ الاحتياطات اللازمة تجاه ابنيه فيصل وعبدالله في العراق وشرق الأردن. وكان من ذلك أن وَجَّه إلى القطر الأخير حملة من الإخوان يزيد عددها على الألفين. فَتوغَّلت في أراضيه، أوائل عام ١٣٤٣هـ، حتى اقتربت من عَمَّان ذاتها. وقد دارت بينها وبين القبائل الأردنية عِدَّة معارك، منها معركة دامت عدة ساعات. وقامت الطائرات والمصفحات بقصف للمقاتلين من الطرفين. وكانت النتيجة أن قُتِلت أعداد كبيرة منهما، وأُسِر عدد قليل من الإخوان، ثم انسحب باقيهم إلى الأراضي السعودية[2].

ويبدو أن بريطانيا قد أدركت قوة الملك عبدالعزيز، الذي كان يحاصر جدة عام ١٣٤٤هـ، وخشيت أن يؤدي انتصاره شبه المؤكد في الحجاز إلى هجوم على كُلٍّ من العراق وشرق الأردن. فكانت مفاوضات مندوبها كلايتون مع الملك، التي أَدَّت إلى عقد اتفاقية بَحْرة بين حكومته والحكومة العراقية، كما سبق أن ذُكِر. وانتهزت تلك الفرصة، فعقدت معه- نيابة عن الحكومة الأردنية- اتِّفاقية حَدَّة، ووَقَّعها في اليوم التالي من توقيع الاتفاقية المذكورة سابقًا. وكان من أَهمِّ بنودها تحديد الحدود بين الطرفين[3].

---

(١) الذكير، نسخة خاصة، ص١٣٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ١٣٧ - ١٣٨؛ موسى، ص ص ٣٠ - ٣١. وكان من بين قادة الإخوان ندا بن نهيِّر والذويبي

(٣) وقد قبل الملك عبدالعزيز اتصال حدود الأردن بالعراق، الذي كان يطالب بعدمه، مقابل ضمان بريطانيا حرية مرور أتباعه إلى سوريا وعودتهم منها، وعدم دفعهم ضرائب جمركية. وتتكون الاتفاقية من ١٦ مادة؛ وهي موجودة في كتاب الريحاني، ص ص ٤٤١ - ٤٤٥.

ورغم اتِّفاقية حَدَّة فإن العلاقات بين الملك عبدالعزيز والأمير عبدالله بن الحسين لم تسر وفق ما يرام. فقد كان لهذا الأخير جهد بارز في حركة ابن رِفادة ونشاط الحزب الحجازي عامي ١٣٥٠ و١٣٥١هـ، كما سبق أن ذُكِر[١]. غير أن تلك العلاقات أخذت في التحسُّن مع مرور الأيام.

٤- العلاقات مع اليمن:

بدأت العلاقات الحقيقية بين الملك عبدالعزيز وإمام اليمن، يحيى حميد الدين، بعد أن دخلت منطقة عسير تحت حكم الملك عام ١٣٣٨هـ؛ إذ أصبح بلداهما متجاورين. ولقد سبقت الإشارة إلى قيام ابن عائض بتَمرُّد على الحكم السعودي في تلك المنطقة سنة ١٣٤٠هـ. فهَبَّ لمساعدته ملك الحجاز، الحسين بن علي[٢]. وبينما كانت الحرب قائمة بين أتباع الملك عبدالعزيز والمتمرِّدين عليه وصلت إلى أبها قافلة يمنية في طريقها إلى مكة، فنصحها أمير هذه البلدة أن تُغيِّر اتِّجاهها، لئلا تَمرَّ بالجهات التي كان فيها قتال بين أتباع الملك عبدالعزيز والمتمرِّدين عليه، فَتتعرَّض لما لا تحمد عقباه. غير أنها لم تستمع إلى نصيحته. فلما وصلت إلى تلك الجهات طلب أتباع الملك منها أن تعود، فرفضت، فظَنُّوا أنها يمكن أن تَنضمَّ للمتمردين، فهاجموها، وقتلوا أعدادًا منها. وبعد أن علم الملك بذلك أعرب للإمام يحيى عن أسفه العميق، وبعث إليه ما أُخِذ منها. واعتُقد حينها أن تلك الحادثة قد انتهت دون مضاعفات[٣].

---

(١) انظر ص ص ٢٣٩ - ٢٤١ من هذا الجزء من الكتاب.

(٢) انظر ص١٧٩ من هذا الجزء من الكتاب.

(٣) الذكير، نسخة بغداد، ص٣٢. ولَعلَّ مما يُؤيِّد ذلك الاعتقاد أن الإمام يحيى أرسل استلامًا لما بعثه إليه الملك عبدالعزيز مما أُخِذ من القافلة اليمنية، وأنه لم يثر تلك القضية بهذه المناسبة أو خلال الأربع سنوات التالية لحدوثها. بل إنه لم يؤكد عليها إلا عام ١٣٥١هـ.

وكان الإمام محمد الإدريسي- حاكم إقليم جازان- قد عقد معاهدة حسن جوار مع الملك عبدالعزيز سنة ١٣٣٩هـ. ولما توفي بعد ذلك بثلاث سنوات خلفه ابنه علي، الذي كان صغير السن، فلم يستطع السيطرة على مقاليد الأمور كما ينبغي. فاستغلَّ إمام اليمن ذلك الوضع، وانتزع الحُدَيدة وبلدانًا شمالها وشرقها. وقام كبار الإقليم على علي، فأزاحوه، ووَلَّوا عمه الحسن بدلًا منه. وحاول الحاكم الجديد أن يحصل على مساعدة إيطالية أو بريطانية ضد الإمام يحيى، فلم تنجح محاولته. فالتفت إلى الملك عبدالعزيز، الذي كان قد أَتمَّ توحيد الحجاز مع ما سبق أن وَحَّده من البلاد، وعقد معه اتِّفاقية مكة، التي تقضي بحمايته من أَيِّ اعتداء؛ وذلك سنة ١٣٤٥هـ[١].

وقد بعث الملك عبدالعزيز صورة من تلك الاتِّفاقية إلى الإمام يحيى مفيدًا أنه ألزم الإدريسي بأَلَّا يقوم بأَيِّ حركة ضد هذا الإمام، وآملًا من الإمام أن يأمر أتباعه بعدم الاعتداء على بلاد الأدارسة[٢]. ورَدَّ عليه الإمام بخطاب يَتضمَّن هجومًا عنيفًا على هؤلاء من الناحية الدينية، ويصفهم بأنهم مغتصبون لقطعة من بلاد اليمن[٣]. لكنه، على أَيِّ حال، طلب من الملك أن يرسل وفدًا للتفاوض[٤]. فأرسل الملك وفدًا إليه، ومكث الوفد أكثر من شهر في صنعاء، لكن الطرفين لم يصلا إلى اتِّفاق.

---

(١) لمزيد من الإيضاح، انظر ص ٢٠٦ من هذا الجزء من الكتاب.

(٢) العقيلي، ج٢، ص ص ٩١٧ - ٩١٨.

(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٩١٩ - ٩٢١. ومن الثابت تاريخيًّا أن المخلاف السليماني قد دخل تحت حكم الدولة السعودية الأولى. ثم تمكَّن زعماء عسير، الذي قاوموا العثمانيين بعد زوال تلك الدولة، من إدخاله تحت حكمهم. ثم استقلَّ به الأدارسة. وكان الإمام يحيى نفسه يخاطب الإدريسي مخاطبة الند للند، ويحاول أن يقفا معًا ضد العثمانيين، المصدر نفسه، ج٢، ص ص ٧٥١ - ٧٥٢. وكان تاريخ تلك الرسالة ١٣٣٩/٦/٢٥هـ.

(٤) كان الوفد يتكوَّن من سعيد بن مشيط، وعبدالوهاب أبو ملحة، وتركي بن ماضي.

على أن أبواب المفاوضات لم توصد. فقد بعث الملك إلى الإمام وفدًا اجتمع بوفد يمني في صنعاء، عِدَّة مرات كانت أكثر إيجابية من سابقتها[١]. وعاد الوفد السعودي ومعه رسالة من الإمام إلى الملك يخبره فيها أنه مرسل إليه وفدًا لاستئناف المفاوضات. ووصل هذا الوفد إلى مكة، فعُيِّن وفد سعودي لمفاوضته[٢]. لكن أعضاء الوفد اليمني اختلفوا فيما بينهم[٣]. فلم تطل المفاوضات، وعاد هذا الوفد إلى بلاده دون إحراز أيِّ تقدّم؛ وذلك في شهر محرَّم سنة ١٣٤٧هـ[٤].

وظلت الأوضاع بين الطرفين هادئة نسبيًّا ثلاث سنوات. وفي عام ١٣٥٠هـ استولت قوات الإمام يحيى على جبل العر التابع للأدارسة[٥]، مبرِّرًا ذلك بقوله:

«إن أهل الجبل قد طلبوا ذلك منه لتعليمهم الدين، وإنهم ليسوا من تهامة ولا عسير»[٦].

فاقترح الملك أن يناقش الموضوع مندوبون من الطرفين. واجتمع وفداهما قرب ذلك الجبل، لكنهما لم يتوصلا إلى اتفاق بشأنه، فأحال الإمام القضية إلى الملك راضيًا حكمه فيها. وقد أكَّد الملك أنه لا حق لليمن في الجبل، لكن رغبته في

---

(١) كان الوفد السعودي مكوَّنًا من محمد بن دُليم، وتركي بن ماضي. وكان الوفد اليمني مؤلفًا من عبدالله العمري وعبدالكريم المطهر. العقيلي، ج٢، ص٩٢٤. وقد استمرت المفاوضات من ٦/٢٠ إلى ١٣٤٦/٨/١هـ. الذكير، نسخة بغداد، ص٣٤. وكاد الوفدان يتفقان على أكثر جهات الحدود. المصدر الأول، ج٢، ص٩٢٥. والمصدر الثاني، ص٣٤.

(٢) كان الوفد اليمني مكوَّنًا من قاسم بن حسين، ومحمد زبارة، وعبدالله بن مناع، وعباس بن إبراهيم. وكان الوفد السعودي مؤلفًا من عبدالله بن عسكر، وحافظ وهبة، وتركي بن ماضي، ومحمد بن دليم، الذكير، نسخة بغداد، ص٣٥.

(٣) العقيلي، ج٢، ص ص ٩٣٠ - ٩٣١.

(٤) الذكير، نسخة بغداد ص٣٥.

(٥) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها. وقد كتب هذا المؤلف اسم الجبل «عرو» لكن العقيلي (ج٢، ص٩٣٣) يسمِّيه «العر». وبما أنه مؤرخ من أهل تلك الجهات اعتمدت تسميته.

(٦) المصدر الأخير نفسه، ج٢، ص٩٣٣؛ الذكير نسخة بغداد، ص٣٥.

سيادة السلام بين بلديهما تدفعه إلى التنازل عنه للإمام[١]. وأمر الزعيمان وفديهما بوضع اتفاقية تنظِّم حوادث الحدود بينهما. وتوصل الوفدان إلى اتفاقية تدور مجمل بنودها الثمانية حول معاملة كل طرف لرعايا الطرف الآخر[٢].

على أن أواخر عام ١٣٥٠هـ شهدت نشاط حزب الأحرار الحجازي وتنسيقه مع ابن رفادة في شمال البلاد والإدريسي في جنوبها. وقد قُضِي على حركة ابن رفادة في بداية العام التالي. ولم يبق أمام أعضاء ذلك الحزب إلا تكثيف الجهود مع الإدريسي. ومن تلك الجهود اتخاذ عدد منهم اللُّحَيَّة مركزًا له. ولفت الملك عبدالعزيز نظر الإمام يحيى إلى ذلك الأمر المعارض، لما يؤمل من تحسين العلاقات بينهما. ثم فشل تمرُّد الإدريسي آخر الأمر، ففرَّ مع أفراد أسرته إلى اليمن. وطلب الإمام من الملك أن يبقوا لديه، فوافق على ذلك، وخصص لهم مَرتَّبات كافية، على أن يضمن عدم قيامهم بأَيِّ نشاط ضده[٣]. لكن استمرار نشاطهم كان أحد العوامل التي جعلت الملك يكتب إلى الإمام طالبًا أن يجتمع وفدان يُمثِّلانهما للتوصل إلى أهداف، أهمها تثبيت الحدود بين بلديهما بصورة واضحة، وتبيين صلات أمراء هذه الحدود وصلاحياتهم. فوافق الإمام على ذلك. وتَوجَّه وفد سعودي إلى صنعاء[٤]. وما إن وصل إلى اليمن حتى رأى الأعلام مرفوعة ابتهاجًا باستيلاء قواتها على نجران[٥]. وقد أقام ذلك الوفد في العاصمة اليمنية حوالي خمسين يومًا دون أن يُعيِّن الإمام وفدًا لمفاوضته، ودون

---

(١) الذكير، نسخة بغداد، ص٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ٣٦ - ٣٧.

(٣) **انظر ص ٢٠٨ من هذا الجزء من الكتاب.** وقد حدث ذلك من الإمام مع أنه كان قبل ذلك يهاجمهم دينيًّا وسياسيًّا.

(٤) كان هذا الوفد برئاسة خالد القرقني وعضوية تركي بن ماضي وحمد السليمان الحمدان.

(٥) الذكير، نسخة بغداد، ص٤٢.

أن تتاح له الفرصة للاتِّصال ببلاده[1]. ثم تفاوض الطرفان، لكنهما لم يَتوصَّلا إلى اتِّفاق. فعاد الوفد السعودي من هناك[2].

ونتيجة لتقارير الوفود السعودية المُتكرِّرة إلى اليمن المُفسِّرة لأسباب فشل المفاوضات بينها وبين الوفود اليمنية، ومساندة إمام اليمن لمن كانوا في بلاده من السعوديين المُتمرِّدين، ومحاولته إثارة القبائل السعودية، وأعماله في نجران، اقتنع الملك عبدالعزيز أن ما يظهره الإمام يحيى من رغبة في السلم لا يتَّفق مع ما يعمله. ولذلك أمر بعض قواته بالتوجُّه إلى جنوبي البلاد تَحسُّبًا للطوارئ[3]. ولما سأله الإمام عن سبب ذلك أجابه بأن أعمال هذا الإمام وما تنشره صحفه الرسمية يثيران الشك ويدعوان إلى الحذر، ودعاه إلى الاعتراف بالحدود وتثبيتها بمعاهدة، وإعادة الأدارسة، وحَلِّ قضية نجران. وتبودلت بينهما برقيات عديدة، تظهر محاولة الإمام تأجيل التَّوصل إلى حلول للمشكلات القائمة[4]. على أنه في نهاية الأمر رضي بأن ينتقل الأدارسة من الأماكن القريبة من الحدود إلى أماكن يمنيَّة داخلية، واقترح أن تُعقَد معاهدة، لمدة عشرين سنة، يثبت فيها كُلٌّ من الطرفين على ما في يده فعلًا من البلاد. فوافق الملك على ذلك[5]. لكن أعدادًا من قوات الإمام بدأت تتسلَّل إلى جهات جازان كجبل فيفاء وبني مالك. فأبرق إليه الملك مستنكرًا ومُنبِّهًا إلى خطورة الأمر. وتَأخَّر رَدُّ الإمام عليه، فأمر الملك قواته المرابطة في بيشة أن تسير إلى تهامة، وأمر ابنه سعودًا أن يَتوجَّه مع قوة بالسيارات إلى أبها، وأمر ابنه فيصلًا أن ينطلق من الحجاز عبر الساحل

(١) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها؛ العقيلي، ج٢، ص١٠٤٦.

(٢) غادر الوفد جازان في ١٣٥٢/٢/١هـ، وعاد إليها في ١٣٥٢/٤/١٤هـ، المصدر الأخير نفسه، ج٢، ص١٠٤٥ و١٠٥٦.

(٣) الذكير، نسخة بغداد، ص٤٨.

(٤) يمكن رؤية نماذج من تلك البرقيات في كتاب العقيلي، ج٢، ص ص ١٠٥٠ - ١٠٧٤.

(٥) المصدر نفسه، ج٢، ص١٠٧٥.

جنوبًا[1]. وعندئذ بعث الإمام جوابًا على برقيته السابقة مفيدًا أنه كتب إلى ابنه أن يمتنع عن أَيِّ حركة، وآملًا أن يفعل الملك مثل ذلك، وأن يُعيِّن مكانًا لاجتماع مندوبيهما لعمل الاتِّفاقية التي سبقت الموافقة على عملها. فرَدَّ عليه الملك بأنه فاعل ما أَمَّله الإمام بالنسبة للقوات، وأنه يُرحِّب بوفد منه. واقترح أن يكون الاجتماع في أبها حيث يوجد وَليُّ العهد، الأمير سعود[2].

وفي مستهل ذي القعدة، عام ١٣٥٢هـ، وصل الوفد اليمني، برئاسة عبدالله بن الوزير، إلى أبها[3]. وبدأت مفاوضاته مع وفد سعودي برئاسة فؤاد حمزة في الخامس من ذلك الشهر[4]. لكنها سارت بخطى متعثِّرة لعدم حرص الوفد اليمني على حَلٍّ للمشكلات المطروحة للنقاش، وإصراره على عدم مناقشة قضية نجران بشكل خاص مُدَّعيًا أنها تابعة لبلاده. وقد فَنَّد الوفد السعودي ذلك الادِّعاء بأَدلَّة تاريخية واضحة[5]. وتبادل الملك عبدالعزيز مع الإمام يحيى عِدَّة برقيات؛ آملًا في إنجاح المفاوضات، وموضحًا أنه لا بد من انسحاب القوات اليمنية عما استولت عليه في الجبال التابعة لجازان، ولا بد تحديد الحدود

---

(١) الذكير، نسخة بغداد، ص ٥٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٥؛ العقيلي، مصدر سبق ذكره؛ ج٢، ص١٠٩١.

(٣) ذهب تركي بن ماضي لاستقبال الوفد في ظهران الجنوب. ثم كتب انطباعه عن ابن الوزير قائلًا: إنه «يتظاهر بالقوة والشجاعة.. ليس عنده إخلاص للملكين، ويرشح نفسه لولاية اليمن». المصدر الأخير نفسه، ج٢، ص١٠٩٥. ومن المعروف أن ابن الوزير قام فيما بعد بانقلاب ضد الإمام، ففشل.

(٤) وكان أعضاء الوفد السعودي: الشيخ عبدالله بن زاحم، وتركي بن ماضي، وعبدالوهاب أبو ملحة، ودليم بن دليم. المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(٥) الذكير، نسخة بغداد، ص ص ٥٦ - ٥٩؛ العقيلي، ج٢، ص ص ١٠٩٨ - ١٠٩٩. ومن تلك الأدلة التاريخية أن أهل نجران؛ حاضرة وبادية، قد استقلوا بأنفسهم بعد ضعف الدولة العباسية. ثم تبعوا آل سعود مختارين كما توضحه رسالتا سعود بن عبدالعزيز وفيصل بن تركي. وأصبحوا يدفعون الزكاة للملك عبدالعزيز منذ أن دخلت تحت حكمه منطقة عسير. الذكير، نسخة بغداد، ص٥٩؛ العقيلي، ح٢، ص١٠٩٩.

بمعاهدة، وإبعاد الأدارسة إلى المَحلِّ المُتَّفق عليه داخل اليمن، وإيجاد حَلٍّ لقضية نجران[1]. فَردَّ عليه الإمام بالموافقة على المسائل الثلاث الأولى، لكنه أَصرَّ على تبعية نجران له. فاقترح الملك أن يكون هذا الإقليم محايدًا بين الطرفين، أو يكون ما في يد كُلٍّ منهما تابعًا لمن هو في يده[2]. فلم يرض الإمام بذلك. وهكذا أوصِدت أبواب الحَلِّ السلمي، ولم يبق أمام الملك عبدالعزيز إلا استعادة حقوقه بالقوة.

أ- الحرب السعودية اليمنية:

أمر الملك عبدالعزيز قواته أن تَتحرَّك لاستعادة ما استولت عليه قوات الإمام يحيى من الأراضي السعودية؛ وذلك في السادس من ذي الحجة عام ١٣٥٢هـ/٢١/٣/١٩٣٤م[3]. وقد سارت الحرب بين الطرفين في جبهتين: شرقية تشتمل على حدود عسير الجبلية ونجران، وغربية منطلقة من منطقة جازان.

الجبهة الشرقية:

قسم الأمير سعود بن عبدالعزيز القائد العام لهذه الجبهة جيشه إلى أربعة أقسام: الأول بقيادة الأمير فيصل بن سعد بن عبدالرحمن ووجهته باقم. والثاني بقيادة الأمير خالد بن محمد بن عبدالرحمن، ويتقدم بين نجران يسارًا وباقم يمينًا ليصل إلى حدود صَعْدة. والثالث بقيادته هو، ويَتقدَّم في الجهات الواقعة شرق المنطقة التي يسير فيها القسم الأَوَّل ليكون رديفًا له؛ إضافة إلى التوجيه العام للجبهة. والرابع بقيادة مذكر القحطاني وابن سعيِّد ووجهته

(١) المصدر الأخير نفسه، ج٢، ص١١٠٢.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص١١٠٥.

(٣) الذكير، نسخة بغداد، ص٦٢.

نجران[١]. وقد لقيت الأقسام الثلاثة الأولى صعوبات كبيرة في زحفها لوعورة المناطق التي كان عليها أن تَمرَّ بها، واحتماء القوات اليمنية بمرتفعاتها وحصونها المنيعة، لكنها رغم كُلِّ ذلك حَقَّقت الكثير من أهدافها[٢]. بل إن أحد المؤرخين اليمنيين قال: إن حركة المقاومة المتوكلية (اليمنية) شُلَّت تمامًا في تلك المنطقة[٣]. أما القسم الرابع من الجيش السعودي على هذه الجبهة فانتزع بعض جهات نجران، بمعونة أهلها، من القوات اليمنية الموجودة فيه. ثم أرسل الأمير سعود قوة استولت على عقبة تصل هذا الإقليم باليمن غربًا. فلما رأت القوات اليمنية المتبقية حرج مواقفها حاولت الانسحاب باتِّجاه بلاد وائلة، فَتعقَّبتها القوات السعودية لإخراجها من الإقليم[٤]. ولو لم يكن من نجاح العمليات في الجبهة الشرقية إلا إشغال قسم كبير من قوات الإمام يحيى عن الجبهة الغربية لكان ذلك مكسبًا عظيمًا، فكيف وقد حَقَّقت ما حَقَّقت من نجاح غيره؟

الجبهة الغربية:

تَولَّى القيادة العامة لهذه الجبهة، أَوَّل الأمر، حمد الشويعر نيابة عن الأمير فيصل بن عبدالعزيز[٥]. فانطلق بالقوات من مركز تَجمُّعها في صامطة مُتَّجهًا إلى بلدة حَرَض المُهمَّة إستراتيجيًّا. وأرسل الخيَّالة والقوات المحمولة بالسيارات لتقطع الطريق بينها وبين الجبال الواقعة شرقها. وزحف ببقية قواته حتى استولى على تلك البلدة، وحاصر القوة النظامية التي لجأت إلى قلعتها

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٨؛ العقيلي، ج٢، ص١١١٤.

(٣) العقيلي، ج٢، ص١١١٤. وبطبيعة الحال لا يمكن أن يؤخذ من كلام ذلك المؤرخ ما هو ظاهر منه. ذلك أن القوات اليمنية لم تُشلَّ، فيما يبدو، إلا عن الهجوم. أما الدفاع فقد دافعت بصلابة.

(٤) الذكير، نسخة بغداد، ص ص ٦٨ - ٦٩.

(٥) المصدر نفسه، ص٦٦.

الحصينة بقيادة علي السياني. وظَلَّت تلك القوة صامدة، رغم كثافة النيران المُوجَّهة إليها، اثني عشر يومًا. وفي ليلة الأول من شهر المُحرَّم، عام ١٣٥٣هـ، تَسلَّلت منها منسحبة، فاستولى الشويعر على القلعة وما فيها من أسلحة ومُعدَّات. وبعد أن رتَّب أمور البلدة بعث سرايا إلى الجهات القريبة منها، فنجحت في مُهمَّاتها، وأعلنت قبائلها الطاعة[١]. ثم زحف صوب بلدة ميدي الساحلية، التي كان فيها القاضي عبدالله العَرشي وفرقة من الجيش النظامي. فاستولى على القرى القريبة منها، ثم حاصرها، فخرج بعض أهلها يطلبون الأمان منه، ومنحهم إيَّاه[٢]. وظَلَّ محاصرًا لها حتى وصل إليه الأمير فيصل بن عبدالعزيز بالسيارات في الحادي عشر من المحرَّم، وتَولَّى القيادة العامة[٣].

ومن الواضح أن العَرشي قد أدرك حرج موقفه، فانسحب مع جند الإمام يحيى بن مَيْدي ليلة الثاني عشر من المُحرَّم. وعندئذ بعث كبار أهلها رجلًا إلى قائد القوات السعودية، الأمير فيصل بن عبدالعزيز، ليخبره بانسحاب العَرشي وأولئك الجند، ويطلب منه إرسال من يستلم البلدة ويُؤمِّن أهلها. فاستجاب الأمير لما طلب منه، ودخلها صباح اليوم التالي[٤]. ثم بعث قوة محمولة بالسيارات لمطاردة المنسحبين، فأدركتهم، وقبضت على العَرشي، وأتت به إليه، فأكرمه وأرسله إلى مكة[٥].

---

(١) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها، العقيلي، ج٢، ص ص ١١٣٠ - ١١٣١. من تلك السرايا سرية بقيادة حسن ابن دغيثر إلى جنوب حَرَض. وقد انطلق إبراهيم النشمي بقوة من أبي عريش إلى العارضة وما حولها، فأخرج من فيها من جنود اليمن. وتقدَّم ابن مشيقح بقوة ضد عبدالوهاب الإدريسي ومن معه من اليمنيين في جبال بني جابر وبني سفيان وما حولهما، فاستولى على بعض جهاتها، وفرَّ عبدالوهاب منها. الذكير، نسخة بغداد، ص٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٧.

(٣) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(٤) العقيلي، ج٢، ص١١٣٤.

(٥) الذكير، نسخة بغداد، ص٦٧.

وبعد أن دخل الأمير فيصل بن عبدالعزيز بلدة مَيْدي قدم إليه كثير من مشائخ تهامة يطلبون الأمان مقابل تسليمهم بلادهم إليه، كما طلب أهل اللُّحيَّة وقبائل وادي مُوْر منه التقدم إلى بلادهم، فأجاب طلبهم[١]. وكانت قوات الإمام يحيى تنسحب بسرعة من بلدان تهامة؛ ومن جملتها الحُدَيدة، التي كان فيها أحد أبناء ذلك الإمام. فبقيت هذه المدينة المُهمَّة دون سلطة تُدبِّر شؤونها. فسارعت القوات السعودية إليها، وتَمكَّنت من دخولها في الحادي والعشرين من المُحرَّم دون مقاومة[٢]. وفي اليوم التالي وصل إليها الأمير فيصل، فاستقبله أهلها معلنين طاعتهم[٣]. وقد حاول الإيطاليون الذين كانوا على ظهر سفينتهم النزول إلى البلدة، بحجة المحافظة على رعاياهم[٤]. فَحذَّرهم الأمير من مَغبَّة فعلهم، وغادروا الميناء[٥]. ثم بعث قوات إلى جهات مختلفة من البلدان اليمنية القريبة منها، كبيت الفقيه وبلاد الزرانيق، فدخلت في طاعته[٦].

ب- الصلح بين الطرفين ومعاهدة الطائف:

آلمت الحرب الدائرة بين البلدين الشقيقين كثيرًا من المخلصين، فسعى عدد منهم للصلح بينهما. وقدم وفد إلى الحجاز في الرابع من المحرَّم لذلك

---

(١) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(٢) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها؛ العقيلي، ج٢، ص ص١١٣٧ - ١١٣٨. ويذكر هذا المؤرخ أن أهل المدينة بعثوا إلى الأمير فيصل يطلبون منه أن يرسل من يستلمها.

(٣) الذكير، نسخة بغداد، ص٦٧.

(٤) يقول الذكير (المصدر نفسه، الصفحة ذاتها): إنه كانت في الميناء سفن فرنسية وبريطانية وإيطالية، وإن الإيطاليين حاولوا النزول، فمنعهم البريطانيون، وانسحبت السفن الثلاث، لكن الإيطاليين عادوا. فلما حذَّر الأمير فيصل قائدهم قال للأمير: إن هدفه من النزول استيفاء ما على الإمام يحيى من ديون قدرها ستون ألف جنيه.

(٥) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(٦) المصدر نفسه، ص٦٨؛ العقيلي، ج٢، ص ص ١١٣٨ - ١١٣٩.

الغرض. ويتكوَّن من أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين، والأمير شكيب أرسلان رئيس الوفد السوري في أوروبا، وهاشم الأتاسي رئيس الوزراء السابق في سوريا، ومحمد علي علوبة وزير الأوقاف السابق في مصر، وعلي رشدي سكرتيرًا للوفد[1]. فقابلوا الملك عبدالعزيز، الذي كان لا يزال متصلًا بالإمام يحيى برقيًّا، وعرضوا عليه الصلح. فقبل ذلك على أن تنسحب قوات الإمام من نجران والمناطق الجبلية التي احتلتها كجبل فيفاء وبني مالك والعبادل، ويُسلَّم إليه الأدارسة[2]. وقبل الإمام بذلك. فأُمرت القوات بوقف القتال في جميع الميادين؛ وذلك في التاسع والعشرين من المحرَّم/١٣/٥/١٩٣٤م[3].

وكان الوفد اليمني، الذي قدم إلى أبها برئاسة عبدالله بن الوزير، ما زال في الحجاز[4]. فبدأت المفاوضات بينه وبين وفد سعودي برئاسة الأمير خالد بن عبدالعزيز. واتفق الطرفان على بنود معاهدة صداقة إسلامية وأُخوَّة عربية عرفت باسم معاهدة الطائف. ومن بين تلك البنود:

١- إنهاء حالة الحرب بين البلدين وإبدالها بحالة سلم دائم وصداقة وطيدة.

٢- اعتراف كُلٍّ منهما باستقلال الآخر ومَلكه.

٣- تنازل الإمام يحيى عن أبي أَيٍّ حق يَدَّعيه باسم الوحدة اليمانية أو غيرها من البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة للمملكة العربية السعودية والتي كانت بيد الأدارسة أو آل عائض أو في نجران وبلاد

---

(١) الذكير، نسخة بغداد، ص٦٩.

(٢) العقيلي، ج٢، ص١١٤٠.

(٣) الذكير، نسخة بغداد، ص٦٩.

(٤) لم يسافر ابن الوزير ومن معه من أبها إلى اليمن لنشوب الحرب. فانتقل إلى جدة، وظلَّ هناك حتى بدء المفاوضات في الطائف.

يام، وتنازل الملك عبدالعزيز عن أَيِّ حق يَدَّعيه من حماية واحتلال أو غيرهما في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو غيرها[1].

٤- تُعَد الحدود الموضحة في المعاهدة حدودًا فاصلة بين البلدين[2].

وقد وَقَّع المعاهدة رئيسا الوفدين السعودي واليمني في السادس من صفر عام ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤/٥/٢٠م. ثم وَقَّع عليها الملك عبدالعزيز. وسافر بها من جدة إلى اليمن وفد المصالحة العربية ومعه الوفد اليمني ووفد سعودي لِيُوقِّع عليها الإمام يحيى، ويَتمَّ تبادل نسختيها بعد هذا التوقيع. فجرى ذلك على أحسن حال[3]. وانسحبت قوات كُلٍّ من الطرفين إلى الأراضي التي حَدَّدتها المعاهدة له. وفُتِحت صفحة جديدة سلمية في تاريخ علاقات البلدين الشقيقين.

وفي العاشر من ذي الحجة، عام ١٣٥٣هـ، ثم قام ثلاثة رجال بمحاولة لاغتيال الملك عبدالعزيز وهو يُؤدِّي طواف الإفاضة، وجرح أحدهم ابنه سعودًا الذي كان يطوف بجواره[4]. لكن حرس الملك لم يكن لهم بد من قتلهم أثناء تلك المحاولة. وقد ثبت في التحقيقات التي أجرتها الجهات السعودية المختصة أنهم

---

(١) من هذه البلاد الحديدة وجزء من تهامة أصبح تابعًا لإمام اليمن.

(٢) الذكير، نسخة بغداد، ص ص ٧٠ - ٧٦؛ العقيلي، ج٢، ص ص ١١٤٢ - ١١٥١. وفيهما المعاهدة كاملة البنود.

(٣) وقَّعها الملك عبدالعزيز في الخامس والعشرين من صفر، ووَقَّعها الإمام يحيى في السادس من ربيع الأول، وتبادل النسختين المبرمتين الأمير فيصل بن عبدالعزيز وعبدالله بن الوزير في العاشر من هذا الشهر. الذكير، نسخة بغداد، ص٧٩.

(٤) يقال: إن سبب جرحه محاولته أن يقي أباه من هجوم المعتدي عليه. وقد حاول شرطي اسمه أحمد العسيري أن يمسك المعتدي، فقتله المعتدي، ثم حاول أن يمسكه شرطي آخر اسمه مجدوع بن شباب فقاله المعتدي أيضًا. وكان جرح الأمير سعود خدشًا بسيطًا في أسفل كتفه اليسرى. الذكير، نسخة بغداد، ص١٨٢.

يمنيون[١]. وأبرق الإمام يحيى إلى الملك عبدالعزيز مستنكرًا ما قام به أولئك الرجال، غير أنه قال: إنهم إن كانوا من اليمن فإن يدًا خارجية قد دَبَّرتهم[٢]. وشَكَّل ذلك الإمام هيئة لتحقق في الموضوع، فَقرَّرت أن أحد الرجال الثلاثة كانت له اتِّصالات خارجية ليس من الممكن استقصاء أسرارها[٣]. على أن الحكومة السعودية لم تسمح لهذا الحادث أن يُؤثِّر على ما تَوصَّل إليه البلدان من اتِّفاق، فَبرَّأت ولي عهد اليمن من الإشاعات التي اتَّهمته بأنه وراء ما حدث[٤]. وأسدلت الستار على الموضوع.

وتنفيذًا لمعاهدة الطائف شُكِّلت هيئتان سعوديتان يمنيتان لتخطيط الحدود بين بلديهما في تهامة والجبال. فقامتا بتثبيت أعمدة على هذه الحدود من شمال مَيْدي على ساحل البحر الأحمر إلى الربع الخالي. وذلك عام ١٣٥٤هـ[٥].

ولَعلَّ مما يَدلُّ على تَحسُّن العلاقات بين السعودية واليمن انضمام الأخيرة، عام ١٣٥٦هـ، إلى معاهدة الأُخُوَّة العربية التي عقدت بين المملكتين السعودية والعراقية قبل عام من ذلك التاريخ[٦]، ووقوف الملك عبدالعزيز إلى جانب أحمد ابن الإمام يحيى في صموده أمام الحركة التي تَزعَّمها عبدالله بن الوزير، وأَدَّت إلى اغتيال ذلك الإمام عام ١٣٦٨هـ[٧].

---

(١) هم النقيب علي بن علي بن حزام الحاضري، وأخوه صالح، ومبخوت بن مبخوت الحاضري. المصدر نفسه، ص١٨٣؛ الخطيب، ج١، ص٢١٦.

(٢) الذكير، نسخة بغداد، ص١٨٤.

(٣) الخطيب، ج١، ص ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(٤) مشاري بن سعود، ص١٩٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ص ١٩٧ - ١٩٩. ويذكر أن عدد تلك الأعمدة ٢٤٠.

(٦) المصدر نفسه، ص٢٠٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ص ٢١٠ - ٢١١.

٥- العلاقات مع بريطانيا:

كان لبريطانيا نفوذ كبير على الإمارات العربية الواقعة في الساحل الشرقي للجزيرة العربية عندما بدأ الملك عبدالعزيز أُولَى خطواته لإعادة الحكم السعودي. وقد تابعت ما كان يجري بينه وبين ابن رشيد بالذات لما لتطوُّر ذلك من تأثير في وضع المنطقة المُهمَّة لها. كانت لا تَودُّ أن ينتصر عليه ذلك الخصم المدعوم من العثمانيين، لأن انتصاره قد يُؤدِّي إلى تهديد خطير للكويت. وكانت، أيضًا، لا تَودُّ أن ينتصر هو انتصارًا كبيرًا، لأن انتصاره في نجد قد يُؤدِّي إلى محاولته مَدَّ نفوذه على مناطق ساحلية داخلة تحت نفوذها؛ خاصة أن منها ما كان تحت حكم أسلافه. ولهذا تفادت التدخُّل في النزاع الدائر بينه وبين من يناوئه. بل إنها نصحت أمير الكويت بعدم مساعدته[١]. أما هو فقد اتَّصل بها بعد دخوله الرياض، وطلب تأييدها له[٢]. لكنها لم تَتَّخذ أَيَّ خطوة في هذا المجال. وبعد معركة البُكيْرية طلب منها الحماية لمساعدة العثمانيين لابن رشيد. لكنها لم تستجب لطلبه وإن حَذَّرت العثمانيين من التدخُّل عسكريًّا في نجد[٣]. ثم حاول بطرق مختلفة أن تعترف به، ونصحها مندوبها في المنطقة، بيرسي كوكس، أن تقيم علاقات معه، لكنها عارضت رأي ذلك المندوب لأسباب، منها: انغماسها حينذاك في القضايا المُعلِّقة بينها وبين العثمانيين[٤].

وكان أَوَّل لقاء بين الملك عبدالعزيز ومسؤول بريطاني لقاءه بشكسبير الوكيل السياسي في الكويت؛ وذلك عام ١٣٢٨هـ[٥]. ثم لقيه مرة أخرى في العام

---

(١) كشك، ص٢١٨.

(٢) ترولر، ص٢١.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ص ٢٤ و ٣٥.

(٥) المصدر نفسه، ص٣٦.

التالي[١]، حيث أوضح له رغبته في إخراج العثمانيين من الأحساء والقطيف لكونهما تابعتين لأسلافه، ومنفعتهما له عسكريًّا واقتصاديًّا. وتساءل عن إمكانية حماية بريطانيا له فيما لو حاول العثمانيون مهاجمته بحرًا، وأبدى استعداده لقبول وكيل بريطاني عنده. لكن شكسبير قال له: إن بريطانيا في وضع لا يتيح لها مساعدته[٢]، ونصحته بعدم الإقدام على ما يرغب فيه لاحتمال أن ينتج عنه خطر كبير بالنسبة له[٣]. ولما أخرجهم من الإقليمين، بعد عامين من لقائه الثاني به، حاولوا استرجاعهما منطلقين من البحرين بتشجيع من السلطات البريطانية هناك[٤].

وكان وصول نفوذ الملك عبدالعزيز إلى ساحل الخليج الذي ترتبط إماراته العربية بمعاهدات مع بريطانيا دافعًا لها إلى اتِّخاذ موقف أكثر جِدِّية من ذي قبل بالنسبة له؛ خاصة أن بعض أراضي تلك الإمارات كانت تابعة للدولتين السعوديتين الأولى والثانية. وكان هو يدرك غاية الإدراك قوة تلك الدولة وأَهميَّة تأمين جانبه من سطوتها. فواصل مساعيه للحصول على اعترافها به، وإقامة علاقات رسمية معه[٥]، وتَحمَّس ممثلو حكومتها في الخليج لإنجاح تلك المساعي إدراكًا منهم لمقدرته، وأملًا في أن يكون في ذلك سلامة للإمارات السالفة الذكر. غير أن قادتها في لندن فَضَّلوا التَّريُّث والاستمرار في التعامل مع الدولة العثمانية،

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٩. وقد تمَّ في ربيع الأول. ويفهم من هذا المصدر أن بعض المسؤولين في لندن علموا باللقاء وما دار فيه. على أنه ذكر (ص٤٥) أن الملك قابل شكسبير مرَّة أخرى قبيل إخراجه العثمانيين، وأنه أعاد ما قاله في لقائه السابق.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٦. ولم تكن تلك المناسبة أول مرَّة يخبر فيها الملك عبدالعزيز بريطانيا برغبته في انتزاع الأحساء والقطيف من العثمانيين. فقد أخبرها بذلك عام ١٣٢٤هـ. وهبة، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٣) كشك، ص٣٤٣.

(٤) المصدر نفسه، ص٣٤٨.

(٥) ترولر، ص ص ٥٥ - ٥٦.

وكأنها ما زالت المسيطرة على الأحساء والقطيف[١]. ثم أدركت- وهي على أعتاب دخول حرب مع هذه الدولة في إطار الحرب العالمية الأولى- أن استمرار موقفها السلبي نحوه ليس من مصلحتها. ذلك أنه سيدفعه إلى الوقوف مع العثمانيين عَمليًّا. وكان من أكبر ما يشغل باله حينذاك احتمال قيامهم بمحاولة لاستعادة الأحساء والقطيف منه.

ولعدم تجاوب بريطانيا معه اتَّخذ سياسة مرنة مع العثمانيين، الذين كان من مصلحتهم، أيضًا أن يلتقوا معه في تلك المرونة. فنتج عن ذلك تَوصُّلهما إلى اتِّفاقية مطمئنة نوعًا ما بالنسبة له[٢]. ويقال: إنهم طلبوا منه أن يساعدهم في الدفاع عن البصرة[٣].

وفي ظِلِّ الظروف السابقة ازدادت حماسة مُمثِّلي بريطانيا في الخليج، لتعميق الصلة بالملك عبدالعزيز، فَتكرَّرت زيارتهم له[٤]. وكان في طليعتهم شكسبير، الذي كان معجبًا به كثيرًا، والذي أَصرَّ على صحبته وهو مُتَّجه لمحاربة الأمير سعود بن رشيد، فقُتِل في المعركة التي دارت بينهما في جُراب سنة ١٣٣٣هـ[٥]. وكان مما طلبته بريطانيا من الملك أن يَنضمَّ إلى حاكمي الكويت والمُحمَّرة لمساعدتها في انتزاع البصرة من العثمانيين، وترتيب أمورها، مقابل وعدها بأن تعترف به حاكمًا مستقلًّا، وتقيم معه علاقات، وتحميه من أَيِّ هجوم بحريٍّ عليه[٦]. فَردَّ عليها مُرحِّبًا بالتعاون، لكنه فَضَّل مناقشة الموضوع

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ٥٩ - ٦٠.

(٢) من أهم ما فيها تعيينه حاكمًا لنجد تابعًا للعثمانيين. وكان توقيع تلك الاتفاقية ١٣٣٢/٦/٢٠هـ. المصدر نفسه، ص ص ٦٠ - ٦١.

(٣) المصدر نفسه، ص٨٣،

(٤) الزركلي، ج١، ص ص ٢٨٠ - ٢٨١.

(٥) **انظر ص ١٤٧ من هذا الجزء من الكتاب.**

(٦) ترولر، ص ص ٨٣ - ٨٤. وتاريخ ذلك الطلب ١٣٣٢/١٠/٢٤هـ.

شخصيًّا مع شكسبير. وقد اتَّضح لهذا الأخير أنه لا نية للملك عبدالعزيز بترك موقفه الحيادي بين بريطانيا والدولة العثمانية، حتى يَتوصَّل إلى اتِّفاقية مُوقَّعة ومختومة مع الأولى. فنصحه شكسبير أن يُقدِّم خطوطًا عريضة للاتِّفاقية التي يطمح إليها[1]. ومن هنا بدأت المفاوضات بين الطرفين حول هذا الموضوع حتى انتهت بعقد معاهدة دارين، أو القطيف، عام ١٣٣٤هـ/١٩١٥م[2]. ومن أَهمِّ بنودها: اعتراف بريطانيا به حاكمًا مستقلًّا لنجد والأحساء والقطيف والجبيل وملحقاتها، ومساعدتها له ضد أَيِّ دولة تعتدي على أراضيه، وتَعهُّده بأن يمتنع عن كل مخابرة أو اتِّفاق أو معاهدة مع أيِّ دولة أجنبية، وتَعهُّده بأن يمتنع عن التدخُّل في أراضي إمارات الخليج العربية التي هي تحت الحماية البريطانية[3].

والمُتأمِّل في سير الأحداث في الجزيرة العربية والخليج خلال السنوات الثلاث من بداية الحرب العالمية الأولى يرى أن الملك عبدالعزيز اتَّخذ موقفًا أقرب ما يكون إلى الحياد بين بريطانيا والدولة العثمانية. وذلك لأسباب عديدة، منها انشغاله بأموره الداخلية وفي مُقدَّمتها مشكلة العُجْمان. ومنها عدم رغبته في الإقدام على أمر لا يرى فيه فائدة واضحة له، أو يرى أن تفاديه لا يَضرُّه. ومع اتِّخاذه ذلك الموقف الذي لم تكن بريطانيا راضية عنه كثيرًا، فإنها أَمدَّته ببعض المساعدات المالية والعسكرية التي طلبها منها[4]؛ خوفًا- فيما يبدو- من أن يقوم بأعمال تعرقل مساعي حلفائها في المنطقة، مثل الملك حسين، ومن ثم تكون له آثار سلبية على محاولة تحقيق أهدافها.

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ٨٤ - ٨٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ٨٥ - ٨٦.

(٣) وهبة، ص ص ٣٣١ - ٣٣٢. وقد أخطأ هذا المؤلف حيث ذكر أنها وقعت في ١٩١٥/١/٣م. ذلك أن توقيعها تمَّ في ١٩١٥/١٢/٢٦م. ترولر، ص٨٩.

(٤) الزركلي، ج١، ص٢٨٧. وقد ذكر أن بريطانيا قررت له خمسة آلاف جنيه شهريًّا، وأمدَّته بثلاثة آلاف بندقية.

وكان من نتائج الحرب العالمية أن أصبح نفوذ بريطانيا في المنطقة أعظم من ذي قبل. فقد دخلت تحت نفوذها كُلٌّ من العراق وشرق الأردن؛ إضافة إلى جهات أخرى. وأصبحت بذلك صاحبة الكلمة العليا في تحديد علاقات حكام تلك الأقطار بالملك عبدالعزيز. وقد اتَّضح هذا الأمر في معاهدة المُحمَّرة بينه وبين العراق عام ١٣٤٠هـ - ١٩٢٢م، ومؤتمر العُفَيْر الذي عُينت فيه الحدود بين بلاده وكُلٍّ من الكويت والعراق، وأُقرت فيه تَبعيَّة قُريَّات الملح ووادي السرحان له؛ وذلك عام ١٣٤١هـ. ثم اتِّفاقية بَحْرة، عام ١٣٤٤هـ، التي سُوِّيت فيها مشكلات البادية على الحدود بين بلاده والعراق، واتِّفاقية حدَّة- في العام نفسه- التي حُدِّدت فيها الحدود بين بلادخ والأردن[١].

وبعد أن وَحَّد الملك عبدالعزيز الحجاز مع ما وَحَّده من مناطق البلاد الأخرى دارت مفاوضات بينه وبين بريطانيا أَدَّت إلى معاهدة جدة، التي أمضاها بتفويض منه ابنه فيصل النائب العام في الحجاز، وبتفويض من ملك بريطانيا جلبرت كلايتون؛ وذلك في الثامن عشر من ذي القعدة سنة ١٣٤٥هـ- ١٩٢٧/٥/٢٠م. ومن أَهمِّ ما تَضمَّنته تلك المعاهدة الاعتراف باستقلاله التام داخليًّا وخارجيًّا[٢]. وبذلك أُلغِيت معاهدة دارين، أو القطيف، السابقة.

*****

(١) انظر ص ص ٢٧١ - ٢٧٢ من هذا الجزء من الكتاب.

(٢) الزركلي، ج١، ص ص ٢٩٨ - ٣٠٠.